# مساهمات مجموعة دول البريكس في إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي

سوزان محمد عبد الحميد عوض الله

**الملخص:**

استهدف البحث دراسة مدى مساهمة مجموعة دول البريكس في إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي. وذلك من خلال رصد وتحليل الخصائص الاقتصادية لمجموعة دول البريكس، من خلال مساهمات البريكس في النظام الاقتصادي العالمي، والخطي المستقبلية للبريكس في الاقتصاد العالمي.

**وقد توصلت الدراسة إلى:** ضرورة تعاون مجموعة البريكس مع البلدان المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية العالمية على الرغم من الضغوطات التي قامت بها البريكس على المؤسسات الاقتصادية ونجاحها في القيام بالعديد من الإصلاحات داخل هذه المؤسسات إلا أنه لا يمكن إلغاء الأدوار التي تقوم بها تلك الدول والمؤسسات لأن التحديات الاقتصادية العالمية تحتاج إلى تضافر جهود كل الفواعل العالمية المؤثرة اقتصاديًا. كما يستوجب على مجموعة دول البريكس أن تكثف جهودها من خلال التعاون المشترك مع مختلف التكتلات الاقتصادية الشبيهة. ضرورة استفادة البلدان العربية للنهوض باقتصادياتها من التجربة الناجحة للبريكس كنموذج ناجح للتعاون المشترك بين البلدان الناشئة والنامية.

**Abstract :**

The research aimed to study the extent to which the BRICS group contributed to rebalancing the global economic system. And that is by monitoring and analyzing what are the economic characteristics of the BRICS group, through the BRICS

contributions to the global economic system, and the future streaks of the BRICS in the global economy.

The study found that: The need for the BRICS to cooperate with developed countries and global economic institutions despite the pressures that the BRICS had made on economic institutions and their success in carrying out many reforms within these institutions, but the roles that these countries and institutions play cannot be canceled because the economic challenges Globalism needs the efforts of all globally influential actors The BRICS group also needs to intensify its efforts through joint cooperation with various similar economic blocs. The need for Arab countries to benefit from the economic development of the BRICS as a successful model for joint cooperation between emerging and developing countries.

**مقدمة:**

عرف المشهد السياسى العالمى العديد من التغيرات التى أدت إلى تحول اهتمامات الدول من المجال العسكري الذي كان سائد منذ الحرب الباردة, وذلك من أجل زيادة وتعزيز قدراتها وقواتها, إلى التركيز أكثر على المجال الاقتصادي كقوة مرنة تُمكن الدولة من زيادة قوتها وفرض مكانتها فى الساحة العالمية دون اللجوء الى العمل العسكري أو القوه الصلبة.

فالمجال الاقتصادي بات المناخ الأنسب لتحقيق المكاسب المرجوة، والانتقال من الصراع التنافسي في العلاقات الدولية إلى العمل التعاوني التكاملي, بالإضافة إلى بروز تكتلات جديدة زادت من تعقد وتشابك السياسة العالمية عمومًا والاقتصاد

العالمى بخاصة. هذا ما استوجب ضرورة التحول فى نمط تسيير الاقتصاد العالمى من هيمنة دولة أو مجموعة من الدول, إلى حوكمة اقتصادية عالمية يغلب عليها البعد التشاركى الذى يحتوى مختلف التكتلات فى تسيير القضايا الاقتصادية العالمية(Kerry&Trading,2005) لذا، باتت الدول تنسق فيما بينها من خلال الدخول فى ترتيبات مشتركة ليزيد تأثيرها بشكل جماعى على القرارات الاقتصادية العالمية, ودول مجموعة البريكس( BRICS) التى تضم خمسة من البلدان الناشئة وهى (البرازيل, روسيا, الهند, الصين, جنوب إفريقيا), أحد البلدان التي عملت على الدخول فى مثل هذه الترتيبات لتنسيق سياساتها وتوحيد أدوارها للدفاع عن مصالحها المشتركة, لتكون أكبر تأثيرًا في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية التى سيرت عليها الدول الصناعية التقليدية وتكثيف الجهود المشتركة لمواجه مختلف الأزمات الاقتصادية.

**مشكلة البحث:**

مع تزايد صعود مجموعة دول البريكس على الساحة الدولية حيث أصبح البعض يتحدث عن إمكان وصول دول البريكس إلى قمة النظام العالمي, ومدى تحول النظام الاقتصادي العالمي من نظام أحادى القطبية إلى نظام متعدد, حيث قاد انهيار الاتحاد السوفيتى ١٩٩١م إلى القطب الأوحد بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العقد الأول من القرن الجديد بظهور العديد من التكتلات الاقتصادية المختلفة لمقاومة هذه الهيمنة وقيادة الحوكمة الاقتصادية العالمية, واعادة ترتيب موازين القوة للتكتلات الاقتصادية (Andrew et al.,2008). يشير مصطلح (BRICs) إلى تجمع كل من ( البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا), وهي الدول صاحبة النمو الاقتصادى الأسرع فى العالم. وتسعى هذه الدول إلى تحول قوتها الاقتصادية المتنامية إلى نفوذ سياسية كبيرة, ويعتبر أول استعمال بارز لهذا المصطلح كان فى تقرير جولدمان ساكس عام ٢٠٠٣م, والذي تكهن بأن هذه الاقتصاديات سوف تتصدر المشهد الاقتصادي فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٥ بحوالي ٥٥% من القوة

الشرائية, وتمثل هذه الدول مجتمعة ١٨% من التجارة العالمية ونحو ٤٥% من النمو الحالي للفترة من ٢٠١١ /٢٠١٢. وفى عام ٢٠١٨ م بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدول BRICS نصف حجم الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة G7(وفا،٢٠١٥). وبتحليل ظهور مجموعة دول البريكس كتكتل اقتصادي وأثرها المتوقع على الاقتصاد الدولي, حيث تتميز دول البريكس بأنها تُشكل حوالى ٣٠% من مساحة اليابسة وتضم ٤٠% من سكان العالم, وتشكل اقتصاديات الدول الخمس نحو ٢٠% من إجمالى الناتج المحلى العالمي, وخلال عام ٢٠١٢ بلغت إستثمارات دول بريكس نسبة ١١% من إجمالي حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ٤٦٥ مليار دولار أمريكي, ومثلت تجارتها البينية نسبة ١٧% من حجم التبادل التجاري العالمي خلال عام ٢٠١٢م.

ومن المتوقع أن تنافس هذه الدول أغنى الدول فى العالم حاليًا, وتشكل بريكس واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصادات نموًا في العالم, وذلك استنادًا إلى عدد سكانها وقوتها الشرائية, وقد أنعكس ذلك بالتبعية على علاقاتها الاقتصادية الدولية والسياسية, ولكنها أيضًا تواجه العديد من التحديات, فهل تستطيع مواجهة هذه التحديات وهل بإستطاعتها القيادة والتحكم فى الحوكمة الاقتصادية العالمية (البريكي،٢٠١٥).

**ويمكن تحديد المشكلة البحثية فى الاجابة على التساؤل الرئيس " إلى أى مدى ساهمت مجموعة دول البريكس في إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي".**

**أهمية البحث :**

**الاهمية العملية:** يُمكن إظهارها من خلال أبراز علاقة مجموعة البريكس بالدول الأخرى وكيف يمكن أن تتغير الخريطة الدولية حال تبوء هذه المجموعة دورًا قياديًا في الاقتصاد الدولي.

**الأهمية العلمية:** تزايد الاهتمام الباحثين نحو دراسة دور BRICS فى بناء الرأسمالية العالمية فى شكلها الجديد, والتى تهدف إلى تغيير النظام الاقتصادى العالمى من خلال إعادة ترتيب الدول على خريطة القوة الدولية.

**أهداف البحث :** يهدف البحث إلى رصد وتحليل الخصائص الاقتصادية لدول البريكس، من خلال مساهمات البريكس في النظام الاقتصادي العالمي، والخطي المستقبلية للبريكس في الاقتصاد العالمي.

**٢- مساهمات البريكس في النظام الاقتصادي العالمي:** مع تزايد تعقد وتشابك الحوكمة الاقتصادية العالمية, أصبح من الصعب التوصل إلي قياس دقيق للأدوار التي تقوم بها مختلف الفواعل الاقتصادية العالمية, ومن جهة أخري استحالة التنبؤ بمدي استمرارية هذه الأدوار على المدي البعيد.

فإذا زاد دور أحد الفواعل الأخرى في موقف اقتصادي ما وفي فترة زمنية معينة, سرعان ما تتغير الأدواد لصالح فواعل أخرى بمجرد توفر الظروف التي تحول القوة لطرف أخرى. على هذا الأساس يمكن تقييم الأدوار التي قامت بها مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال التركيز على أهم الاسهامات الإيجابية التي طرحتها لإعادة التوازن الاقتصادي عالميًا.

**٢-١ المساهمات الاقتصادية لدول البريكس** : يري كثيرون أن ظهور مجموعة البريكس كقوة اقتصادية صاعدة يعتبر إنجاز كبير في حد ذاته ففي ظل الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي, استطاعت أن تبرز مكانتها, من خلال زيادة قوتها وتوسيع أدوارها ومسؤولياتها في النظام الاقتصادي العالمي الأخذة في التعقد والتشابك اللامتناهي. في ظل هذا التعقد والتشابك يمكن طرح العديد من التساؤلات حول الإنجازات التي استطاعت دول البريكس تحقيقها في النظام الاقتصادي العالمي, ويمكن الإجابة عليها في النقاط التالية:

**تطور العلاقات الاقتصادية لدول البريكس:** يمكن حصر وتحديد أهم التطورات في العلاقات الاقتصادية بين دول البريكس في النقاط التالية

١- **تشجيع المبادلات التجارية:** عملت دول مجموعة البريكس على زيادة المبادلات التجارية فيما بينها حيث قامت دول المجموعة في قمتها الخامسة في جنوب إفريقيا على تكثيف الجهود المشتركة لإنعاش التبادل التجاري البيني. فقد تجاوز حجم المبادلات التجارية بين بلدان البريكس أكثر من ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٣, أي تضاعف بعشر مرات مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠١م, ويطمح قادة الدول إلى رفع حجم هذه المبادلات إلى أكثر من ٧٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٠م, وعلي الرغم من بلوغ مبادلاتها التجارية إلى هذه الأرقام إلا أنها ما زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب فهي مازالت لم تمثل سوى ٨% من إجمالي التجارة الخارجية لدول البريكس (Jiaxiang,2014).

٢- **تشكيل وتطوير المؤسسات والآليات المشتركة:** ويتجسد ذلك في إنشاء بنك للتنمية لإقامة نظام احتياطي يحمي الدول الأعضاء في المجموعة من التقلبات الاقتصادية العالمية, حيث أعلن قادة دول البريكس في القمة السادسة للمجموعة التي انعقدت بالبرازيل في ١٥ يونيه ٢٠١٤م على إنشاءالبنك المشترك للتنمية برأسمال يقدر ١٠٠مليار, وتم الاتفاق على أن يكون مقر هذا البنك في شنغهاي, والهدف من إنشائه هو الاستثمار في مشاريع البنية التحتية للدول الأعضاء وإقراض الدول الأعضاء وكذا تكثيف الجهود المشتركة للدول الأعضاء من أجل التغلب على الأزمات الاقتصادية, وتنسيق الجهود في مواجهة التحديات والتهديدات الاقتصادية العالمية. كضمان في حال وجود أزمات نقدية ويجنب دول البريكس اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١- **المساهمة في حفظ أمن اقتصادياتها وتشجيع قدراتها التنافسية العالمية:** مع كل الشركاء لتحقيق قدر من التكامل بين الاقتصاديات وتضافر الجهود من أجل تنمية الدول الأعضاء, من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بين دول المجموعة وتنمية المشاريع التي يقوم بتمويلها صندوق التنمية الذي أعلنت على إنشائه دول المجموعة, كما يعمل على حماية اقتصادياتها من التقلبات المالية والاقتصادية العالمية (Oleg,2014).

٢- **العمل على استدامة النمو الاقتصادي:** من خلال التركيز على التنمية البشرية والاستثمار في الفرد وتنمية قدراته وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية برفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات الصحية وتطويرها في كل بلدان البريكس. وذلك من خلال فتح الأسواق المحلية أمام الاستثمارات البينية وتشجيع التجارة في كافة المجالات بين دول المجموعة وتوسيع شريحة الطبقة الوسطي من مواطني دول البريكس التي تعمل على زيادة الطلب المحلي وتضمن استدامة النمو الاقتصادي (Vai & Mary ,2018 ).

٣- **تدويل عملاتهم النقدية المحلية:** وذلك من خلال التعامل بالعملات المحلية بين الدول الأعضاء في المجموعة أثناء المبادلات التجارية, كما يعمل بنك التنمية التابع لدول البريكس على تقديم قروض للدول النامية بالعملات المحلية لدول البريكس. والهدف من هذا الإنجاز هو التخلي عن الهيمنة الدولار في المعاملات التجارية فيما بينها وحماية اقتصادياتها واقتصاديات الدول النامية من التقلبات المستمرة التي يشهدها الدولار. بالإضافة إلى الإيجابيات التي تطرح على اقتصاديات دول المجموعة من خلال تدويل العملات المحلية, فهي تقدم كذلك بدائل جديدة للمعاملات التجارية للبلدان النامية وفك ارتباطها من هيمنة الدولار الذي أثر على اقتصادياتها بشكل كبير, خاصة أن مجموعة البريكس تعتبر الشريك الاستراتيجي الأول للبلدان النامية وبالتالي ستجد سهولة في معاملاتها التجارية مع

المجموعة بكونها لا تشترط الدولار كعملة أساسية للمبادلات التجارية (J.L.Black,2015).

٢-٢ **جهود البريكس في تغيير موازين القوى الاقتصادية الدولية**: على الرغم من الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة, وعلى الرغم من استمرارية النظر لها بأنها القوة الاقتصادية العظمى الوحيدة في العالم, إلا أن هناك الكثير من الشواهد التي تثبت عكس ذلك, لا سيما بروز العديد من الاقتصاديات الناشئة والتكتلات الاقتصادية من بينها مجموعة البريكس التي تجاوز ناتجها الإجمالي المحلي ٢٥% عام ٢٠١٠, كما أنها تستحوذ على أكثر من ٢٦% من التجارة العالمية, ويتجاوز عدد سكانها أكثر من ٤٢% من إجمالي سكان العالم. كل هذه المعطيات تأكد على أنها قوة اقتصادية كبيرة كغيرها من القوى والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي برزت على الساحة الاقتصادية العالمية, ومن هنا يمكن القول أنه تم الانتقال من فرضية هيمنة الأحادية القطنية على الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب.

فبروز مجموعة البريكس كقوة اقتصادية تنافس الاقتصادية يعتبر إنجاز بحد ذاته, فهي توفر العديد من الامتيازات للدول النامية للنهوض باقتصادياتها من خلال توجيه استثماراتها في هذه البلدان وكذلك تخفف عنها الضغوطات التي كانت تمارس عليها من طرف النظام الاقتصادي الغربي المستنزف لثروات الشعوب, كما أنها ساعدت على تشجيع وتطوير التجارة والاستثمار على المستوي العالمي الذي كان محتكرًا من قبل الاقتصاديات الغربية (عمارة،٢٠١٦).

إذ تسعي البريكس للانتقال إلى مستوي جيد في العلاقات الاقتصادية بين الدول تسودها العدالة والمساواة في تقاسم الأرباح, لذا ركزت على إنشاء هيكل دولي جديد موازيًا لصندوق النقد الدولي يعمل على تقديم القروض للدول النامية ومحاولة إنهاء هيمنة الغرب على المؤسسات الاقتصادية الدولية. كما يكون هذا

الهيكل كدرع يقي بلدان المجموعة وأسواقها من الهزات المالية المفتعلة, كما سيضمن الاستقلالية في حل القضايا الاقتصادية في نهج متعدد الأقطاب (Daniel,2013).

كما ساعدت مجموعة البريكس على تنمية قدرات البلدان النامية في تطوير تجارتها الخارجية, وذلك من خلال توجيه اهتماماتها لهذه البلدان لاستيراد ما تحتاج إليه من الموارد الآولية. والدليل على ذلك النمو السريع في نصيب أمريكا اللاتينية وأفريقيا من التجارة مع البريكس. فحاجة البريكس للمواد الخام التي تشتريها مقابل السلع الاستهلاكية.

كما ترحب إفريقيا بالتجارة المتناهية مع الصين. ومن أرتفع حجم التبادل التجاري بين أفريقيا والصين عام ٢٠١٥م إلى أكثر من ٣٠٠مليار دولار مقارنة بـ ٩٣ مليار عام ٢٠٠٩م ونحو ١٢٥ مليار عام ٢٠١٠ (Daniel,2013). إذ كان تطور تجارة مجموعة البريكس مع البلدان النامية سبباً في انتعاش العديد اقتصاديات هذه البلدان, وذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمية نتيجة تزايد الطلب عليها.ومن هنا أصبحت البلدان النامية لها بدائل جديدة تمكنها من توسع نشاطاتها التجارية خاصة في تصدير الموارد الأولية التي كانت تهيمن على أسعارها الدول المتقدمة.فعل سبيل المثال تجاوز سعر البترول أكثر من ١٤٣ دولار للبرميل الواحد منذ زيادة طلب البريكس على هذه المادة خاصة الصين, في حين أنه لم يفوق سعره ٧٠ دولار في بداية ٢٠٠٠ بسبب تحكم الغرب والولايات المتحدة بالدول المصدرة للنفط (عمارة،٢٠١٦).

**ونتيجه لما سبق** أصبحت البريكس كقوة اقتصادية جديدة, عملت على فرض مكانتها في الأسواق العالمية من خلال تركيزها على تمتين علاقاتها مع مختلف دول العالم خاصة البلدان النامية التي تميل للتعامل مع هذه المجموعة أكثر من أي وقت سابق. والدليل على ذلك التوقعات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدولي,

إلى أن دول البريكس باتت تمتلك أكثر من ثلث السوق العالمية, حيث تستحوذ على أكثر من ١٥% من إجمالي التجارة العالمية, على أن تتجاوز البريكس نسبة مساهماتها الإجمالية ٥٠% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول عام ٢٠٢٠(Daniel, 2013) هذا ما يسهل لمجموعة البريكس من فرض مكانتها العالمية على المدى البعيد.

**٢-٣ جهود البريكس في إعادة هندسة المؤسسات الاقتصادية الدولية**: على الرغم من اختلاف مجموعة البريكس عن غيرها من التكتلات والتجمعات والتحالفات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل, خاصة وأنه لا يوجد رابط معين يربط بين الدول الخمس, سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي. كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو أقليمي, غير أن هذه الدول الخمس ترتبط برابط هام, وهو الذي أنشئت على أساسه هذه المجموعة, ألا وهو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية, فأعضاء مجموعة البريكس يدعون إلى إنشاء نظام أكثر عدالة وتوازنًا للعلاقات الاقتصادية الدولية, ويهدف إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي.

وعملت دول البريكس على تمرير مطالبها بإصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية, من خلال تركيزها على إستراتيجيتين أساسيتين, فالأول تتمثل في تمويل المؤسسات كصندوق النقد والبنك الدولي لتجاوز الأزمة مقابل زيادة تصيبها في التصويت, والثانية تجسدت في إنشاء هياكل مالية تمولها دول المجموعة موازية للمؤسسات الاقتصادية العالمية. إذ تعتبر دول مجموعة البريكس أن المؤسسات الاقتصادية العالمية قد استخدمت لإجبار الدول النامية على الامتثال للسياسات الاقتصادية الغربية, مثل الأسواق أمام الشركات والسلع الغربية والخصخصة وتعزيز الدولارالأمريكي كعملة التبادل المفضلة. وبالتالي فإن المؤسسات الجديدة التي أنشاتها هذه الدول كفيلة بالعمل على حماية دول البريكس من التدخل الأجنبي في اقتصادياتها المحلية, وتساعد على خلق نظام عالمي جديد يقوم على المساواة

القانونية بين الدول. إذ تعتبر هذه المؤسسات التي أنشاتها هذه الدول المتمثلة في بنك البريكس للتنمية والنظام الاحتياطي كأدوات ضغط تجبر الدول الغربية على ضرورة الإسراع في إصلاح نظام التصويت في المؤسسات الاقتصادية العالمية ومراعاة قوة وأهمية جميع الدول من خلال العدالة والمساواة ومراعاة مصالح الدول النامية (وفا،٢٠١٥).

بالرغم من أن بنك التنمية لمجموعة البريكس لن يكون في البداية بذلك الحجم الذي يؤهله على منافسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, إلا أن تأسيسه سيكون بمثابة إشارة للولايات المتحدة الأمريكية بضرورة العمل مباشرة على إجراء إصلاحات للمؤسسات الاقتصادية التي تعرقلها, مع الأخذ بعين الاعتبار للدور المتنامي لدول الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي. إذ أن خطط إصلاح صندوق النقد الدولي كانت قد أقرت منذ عام ٢٠١٠ ولكن تم تجميدها في مرحلة مناقشتها في الكونجرس الأمريكي الذي لم يمنح الموافقة على هذه الإصلاحات. الأمر الذي ساعد على استياء الدول الناشئة بما فيها دول مجموعة البريكس, وطالبوا بضرورة إصلاح هذه المؤسسات التي لم تُعد تواكب التطورات التي حصلت على المستوي العالمي.

وسيحفز إنشاء بنك البريكس للتنمية الإسراع في إصلاح المؤسسات المالية العالمية التقليدية حيث تعهدت الولايات المتحدة خلال الجولة السادسة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الصيني الأمريكي بمواصلة دفع الإصلاحات في الحوكمة المالية والاقتصادية العالمية تحت إطار مجموعة العشرين وتعهدت بتسريع الاصلاحات المتعلقة بصندوق النقد والبنك الدولي لتوسيع تواجد الاقتصاديات الصاعدة والدول النامية. وعليه فإن إنشاء بنك البريكس للتنمية سيكون قوة دافعة بشكل مستمر لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلًا(عمارة،٢٠١٦).

وعلى الرغم من النتائج الاقتصادية التي حققتها دول البريكس خلال العقد الأخير, سمحت لها بأن تتحول من بلدان نامية إلى دول صاعدة, من خلال نشاطها الاقتصادي الذي انعكس على مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ٢٠١١ الذي تجاوزت أكثر من ٢٥%. وكذلك الأدوار الإيجابية التي حققتها على مستوي العلاقات البينية وما انجز عنها من زيادة قوتها على المستوي العالمي.

**٢-٤ البريكس قوة بديلة فى الاقتصاد العالمي:** يعتمد أصحاب هذا السيناريو على نقطتين أساسيتين, الأولى تتمثل في الانتعاش الاقتصادي الذي عرفتها اقتصاديات دول البريكس منذ أواخر التسعينيات, والنقطة الثانية تتمثل في الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ التي أدت إلى تراجع اقتصاديات القوى الغربية مقابل استمرار النمو السريع لدول البريكس في نفس الفترة. كما يعتمدون على مجموعة من المعطيات التي جعلتهم يتصورون استمرار القوة الاقتصادية لهذه الدول على المدى البعيد.

إلا أنه يستوجب على مجموعة البريكس مواجهة عديد من التحديات والقيام بمزيد من الإصلاحات الاقتصادية كزيادة تحرير التجارة والاستثمار خاصة على المستوي المحلي. وإصلاح المؤسسات لدعم السوق المعقدة, لاسيما الإصلاحات القانونية والإدارية لإعادة هيكلة الدولة. هذه الإصلاحات تسمح لها بالمشاركة البناءة على المستوى الخارجي لا تؤثر عليها التقلبات العابرة, والقيام بمزيد من توثيق العلاقات طويلة المدى مع القوى الاقتصادية الأكثر نشاطًا والمشاركة البناءة في المؤسسات الدولية (The World Bank,2013).

حجم وديناميكية اقتصاديات دول مجموعة البريكس ستسمح لهم بزيادة قدراتهم على استيعاب وتوليد الابتكارات. يمكن لهذه الدول الابتكار على نطاق أوسع من ذلك بكثير بالمقارنة مع الاقتصاديات الأخرى, على أساس الاستثمار الخاص في مجال البحث والتطوير وتحسين من قوة العمل. لديهم القدرة المالية لاقتناء تكنولوجيات جديدة-

تراخيص, والآلات, المعدات, التكنولوجيات العالية, الشركات- ويمكن لها أن تجلب العلماء والمسيرين والمستشارين.

جميع دول البريكس تعتبر موقع مهم لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أن الفئة العمرية الأكبر بين سكان دول البريكس هي من فئة الشباب, وهذا ما يسمح لها أن يكون لها رأسمال بشري قادر على العمل على المدى المتوسط, فالشيخوخة تميل إلى أن تكون أقل وضوحًا في اقتصاديات دول البريكس مقارنة بما هي عليه في البلدان المتقدمة اقتصاديًا على مدى العقدين القادمين, وبحلول عام ٢٠٣٠م وفقًا للبنك الدولي سيتجاوز الادخار والاستثمار في البلدان الناشئة بما فيها دول البريكس أكثر من ٣٢% مقارنة بنسة ٢٠٠٠م التي لم تبلغ الخمس (Usman ,2013).

ويعتقد بأن **الاقتصاد البرازيلي** قد يكون واحدًا من الاقتصاديات الناشئة في هذا القرن, إذ أصبح اقتصاد هذا البلد الواقع في أمريكا الجنوبية له أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستوى العالمي, فهي تستعد اليوم لاحتلال مقعدها بين القوي البترولية على مستوي العالم, فقد جاءت التقديرات الخاصة بحجم الاحتياطي الذي اكتشفته حديثا من النفط لتضعها في الرتبة الثامنة بين الدول المنتجة للنفط ومن المؤكد أن حجم الاحتياطيات النفطية الجديدة يضيف المزيد من الثقل إلى نفوذ البرازيل المتزايد على الصعيد العالمي, ويبدو أنه لن يؤدي إلى تطوير الاقتصاد البرازيلي فحسب, بل إن من شأنه أيضا أن يغير من دورها الذي تضطلع به في العالم (Yang & Yueh,2006).

وفي عام ٢٠١١ تناولت عناوين معظم المواقع الإخبارية والصحف المحلية البرازيلية أن البرازيل قد تخطت المملكة المتحدة وأحتلت المركز السادس بين أقوى اقتصاديات العالم, في حين نشرت صحيفة الجارديان البرازيلية في عددها الصادر في ٢٦ ديسمبر ٢٠١١م تقريًا ذكر فيه مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال (CEBR) أن البرازيل تختتم العام كقوة اقتصادية عالمية سادسة مع ٢.٥ تريليون دولار. وفي نفس

التوقيت صرح وزير المالية البرازيلي بأن بلاده قادرة على أن تصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم خلال الأعوام القليلة المقبلة, وأن وتيرة نمو الاقتصاد البرازيلي ستتجاوز خلال الأعوام المقبلة نظيراتها الأوربية بمرتين, مرجحًا تجاوز اقتصاد البرازيل للاقتصاد الفرنسي وربما حتى الألماني, وأن اقتصاد بلاه سينمو في الأعوام المقبلة بمتوسط يتراوح ما بين ٤% الى ٤.٥% سنويًا, في حين أن نمو إجمالي الناتج الأوروبي لن يتجاوز ٢% سنويًا (Iulin et al.,2011).

وقد أظهرت تقديرات حكومية برازيلية, تراجعًا واضحًا للغاية في معدلات الفقر, حيث أشارت التقديرات إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم بنحو ٦٨% خلال العقد الماضي, وقد اعتمدت البرازيل ذات ١٩٤مليون نسمة, على التصدير بشكل كبير, فقامت بالعمل على التوسع في الزراعة وعدد كبير من الصناعات, مثل البن, والفاكهة ومنتجات الحديد والمعادن الخام والمصنعة, كما تُعد من أكبر مصدري المواد الغذائية في العالم حاليًا, إضافة إلى المواد الجلدية وصناعة النسيج والطائرات والسيارات(Pali ,2014) .

وقد تلقت البرازيل نحو ٢٠٠مليار دولار كاستثمارات مباشرة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١, ما يعكس ارتفاع درجات الثقة في الاقتصاد البرازيلي, ورغبة من الشركات العالمية في فتح أسواق لها في هذا السوق الواعد السريع النمو, وبدأ الأجانب يتوافدون على البرازيل بكثرة, حيث بلغ عدد الأجانب المقيمين في البرازيل بنهاية العام الماضي ٢٠١١ قرابة مليون أجنبي, مقارنة ب ٩٦١ ألف أجنبي في عام ٢٠١٠, كما أرتفعت رخص العمل بنحو ٣٢% خلال الأشهر التسعة الأولي من عام ٢٠١١ مقارنة مع الفترة نفسها من ٢٠١٠م, كما عاد مليوني مهاجر برازيلي بالخارج إلى بلادهم, ووصل حجم النشاط الاقتصادي للبلاد إلى نحو ٢.٥تريليون دولار, مع تسجيل نسبة نمو بلغت ٢.٧% في عام ٢٠١١ (Iulin et al.,2011).

فيما استطاعت **روسيا** الاتحادية القوة العسكرية العظمي المصنفة الأولى من حيث احتياطات الغاز والثانية من حيث احتياطيات البترول من تحقيق نجاحات كبيرة في تطوير اقتصادها وتحسين ترتيبها ضمن الاقتصاديات المتطورة, ذلك ما أكدته تقارير وتصنيفات الهيئات الدولية فحسب معطيات البنك الدولي لعام ٢٠١٢ ( Iulin et al.,2011)،

وفقا لمؤشر الناتج الإجمالي المحلي مع أخذ بعين الاعتبار القدرة البشرية, فإن روسيا الاتحادية تجاوزت جميع دول الاتحاد الأوربي, بما فيها ألمانيا التي تشغل المرتبة السادسة بين اقتصاديات العالم, حيث جاءت في المرتبة الخامسة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان على الترتيب, الأمر الذي مكنها من الانضمام لمجموعة الدول ذات الدخل الوطني المرتفع (حصة الفرد المرتفعة من الدخل الوطني), بعدما كانت على مدى السنوات العشر الأخيرة مصنفة في عداد الدول ذات مستوى الدخل فوق المتوسط (العسومي،٢٠١٣).

وتجدر الملاحظة أن تصنيف صندوق النقد الدولي للعام ٢٠١٢ لروسيا في سلّم صندوق النقد الدولي جاءت في المرتبة السادسة بعد ألمانيا (السقا،٢٠١٢).

كما حقق **الاقتصاد الهندي** نمواً بلغ بنسبة ٨.٤% خلال سنة ٢٠١١, ثم انخفضت النسبة إلى ٦.٩% خلال سنة ٢٠١٢, في حين ترتفع إلى ٧% في عام ٢٠١٣م, ثم إلى ٧.٥% خلال ٢٠١٤, في حين نمت الصادرات الهندية بنسبة١٠.١% في شهر أغسطس عام ٢٠١٢ لتصل قيمتها إلي ٢٥.٣٤مليار دولار, ووفقًا لبيانات وزارة التجارة والصناعة الهندية فإن القيمة المجمعة للصادرات للفترة من إبريل ٢٠١١ إلى أغسطس٢٠١٢ بلغت ٢٤٢.٧٩مليار(حسني،٢٠١٦). وقد سجلت الهند عام ٢٠١٢ رقماً في تصدير القطن حيث صدرت ١١.٥مليون بالة من القطن (البالة ١٧٠ك).

حسب تقديرات المجلس الاستشاري الهندي فإن مجمل إنتاج القطن سيبلغ ٣٤.٧مليون بالة بداية من مطلع عام ٢٠١٣ وحتى شهر سبتمبر ٢٠٢٠, في حين يبلغ الطلب المحلي على القطن ٢٥.٢مليون بالة, وتعتبر الهند ثان أكبر منتجة ومصدرة للقطن في العالم حيث تقوم بإنتاج ١٣% من مجمل صادرات القطن عالميًا, وتعتبر الصين أكبر دولة مستوردة للقطن الهندي (عبد الكريم،٢٠١٤). وجاء في دراسة تمت مؤخرًا أن صادرات الهند من الشاي قد سجلت ارتفاعًا نسبته١٥% خلال العاميين ٢٠١٠و٢٠١١م, وتعتبر الهند أكبر ثالث دولة منتجة ومصدرة للشاي على مستوى آسيا والرابعة على مستوى العالم, علمًا بأن الدول الآسيوية من أهم الدول المصدرة لهذه السلعة على مستوي العالم, حيث تمثل صادرات سريلانكا ٢١.٤٦% والصين ١٢.٤١% والهند ١١% وقد بلغت صادرات الهند من الشاي خلال ٢٠١٠:٢٠١١ ما قيمتة ٦٨٥مليون دولار (حسني،٢٠١٦). في حين **الصين** أصبحت اليوم واحدة من أقوى الدول الاقتصادية, فطبقا لأرقام صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٢ وكمجلس الذهب العالمي تحتل **الصين** المرتبة الخامسة عالميًا بين أكبر الدول المالكة للذهب برصيد ١٠٥٤ طن من الذهب, في حين توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الصيني في عام ٢٠١٢ بنسبة ٨.٢% على أساس سنوي, ومن المتوقع أن تحتفظ الصين بالمركز الأول في قائمة أكبر دول العالم من حيث حجم التجارة بنمو سنوي قدرة ٧% في المتوسط, وبحلول ٢٠٢٥م ستصل ستصل حصة الصين من إجمالي تجارة العالم إلى ١٣% بما يقارب ٦.٣٢ تريليون دولار, وسوف يزداد حجم تجارة آسيا بنسبة ٩٦% إلى ١٤تريليون دولار بحلول ٢٠٢٥م, مسجلاً زيادة سنوية بنسبة ٤.٨% (أمين،٢٠١٦).

**جدول رقم (١) بيان بأهم بالمعطيات الجغرافية والاقتصادية لدول البريكس**

| الدولة | المساحة كم٢ | عـــدد الســـكان (بالمليون) | | الناتج المحلي الإجمالي٢٠١٦ (تريليون دولار) | معدل النمو الحقيقي٢٠١٦ (نسبة مئوية) | حصة هيكل الإنتاج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٦م) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠١٦م | ٢٠٣٠م | | | الزراعة | الصناعة | الخدمات |
| البرازيل | ٨.٥١٥.٧٧٠ | ٢٠٥.٨ | ٢٢٨.٧ | ١.٧٧ | ٣.٥ | ٥.٢ | ٢٢.٧ | ٧٢ |
| روسيا | ١٧.٠٩٨.٢٤٣ | ١٤٢.٣ | ١٣٨.٧ | ١.٢٦ | ٠.٦ | ٤.٧ | ٣٣.١ | ٦٢.٢ |
| الهند | ٣.٢٨٧.٢٦٣ | ١.٢٢٦.٨ | ١.٥٢٧.٧ | ٣.٢٥ | ٦.٧ | ١٦.٥ | ٢٩.٨ | ٤٥.٤ |
| الصين | ٩.٥٩٦.٩٦٠ | ١.٣٧٣.٥ | ١.٤١٥.٥ | ١٠.٧٣ | ٦.٧ | ٨.٦ | ٣٩.٨ | ٥١.٦ |
| جنـــوب أفريقيا | ١.٢١٩.٠٩٠ | ٥٤.٣٠ | ٦٠.٠٠ | ٠.٢٨٠ | ٠.٥ | ٢.٢ | ٢٩.٢ | ٦٨.٧ |

Surce: (UNDP,2016)

ومـع اسـتمرار النمـو الاقتصـادي لـدول البـريكس يمكـن أن يتجـاوز النـاتج المحلـي الإجمـالي لاقتصـاديات هذه الـدول كلَّ من النـاتج المحلـي الإجمـالي لاقتصـاديات دول مجموعة السبع التي بدأت اقتصادياتها تتعافى من تداعيات الأزمة المالية, إلا أن نموها الاقتصادي ضـعف مقارنـة بـدول البريكس حيث من المتوقع أن تتفوق دول مجموعة البـريكس علـى اقتصـاديات مجموعـة G7 بـدءًا مـن عـام٢٠٣٢, وستصـبح مـن بـين الاقتصاديات الستة الأبـرز فـي العالم, ويكون النـاتج المحلـي الإجمـالي لـدول البـريكس أكثر من ضـعفي النـاتج المحلـي الإجمـالي لمجموعـةG7 فـي عـام ٢٠٥٠ ( Lurong ,2012).

**٤- النتائج والتوصيات :** في ضوء ما أسفر عنه البحث، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، التي يمكن تناولها على النحو التالي:

**٤-١ النتائـــج : يمكن بلورة أهم نتائج البحث على النحو التالي:**

- استطاع دول البريكس أن تتفوق على اقتصاديات الدول الغربية من خلال ارتفاع نمو اقتصادياته, الأمر الذي ساعد على توسيع مجموعة السبعة G7 التي كانت تسيطر على رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية العالمية, وضمت العديد من البلدان الناشئة شاملة دول البريكس في إطار مجموعة العشرينG20 وذلك كفاعل هام ومؤثر في الحوكمة العالمية.

- يُعد تجمع دول BRICs ظاهرة القرن الواحد والعشرين, فهو يأتي من مختلف القارات, ويعمل على إعادة ترتيب نظام العلاقات الدولية, ويأخذ في الاعتبار مصالح الدول المتقدمة والنامية ومراعاه الأزمات الاقتصادية مستقبلاً. ولقد رسم تجمع BRICs بالفعل مسارًا جديدًا لخارطة الاقتصاد العالمي, بالاعتماد على مقدراته وقوته الاقتصادية الدولية الكبيرة, وذلك في مجال التعاون الاقتصادي البيني المتبادل, خاصة وأن دول المجموعة تمتلك كل المقومات والإمكانيات الكافية للتعامل مع قضايا السياسة والاقتصاد العالمية.

**٤-٢ التوصيات:**

- ضرورة تعاون مجموعة البريكس مع البلدان المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية العالمية على الرغم من الضغوطات التي قامت بها البريكس على المؤسسات الاقتصادية ونجاحها في القيام بالعديد من الإصلاحات داخل هذه المؤسسات إلا أنه لا يمكن إلغاء

الأدوار التي تقوم بها تلك الدول والمؤسسات لان التحديات الاقتصادية العالمية تحتاج إلى تضافر جهود كل الفواعل العالمية المؤثرة اقتصاديًا.

- يستوجب على مجموعة دول البريكس أن تكثف جهودها من خلال التعاون المشترك مع مختلف التكتلات الاقتصادية الشبيهة, فكلما زاد العمل المشترك للاقتصاديات الناشئة من خلال الانضمام إلى تكتلات مشتركة كلما يزيد من درجة تأثيرها على الحوكمة الاقتصادية العالمية.

- ضرورة استفادة البلدان العربية للنهوض باقتصادياتها من التجربة الناجحة للبريكس كنموذج ناجح للتعاون المشترك بين البلدان الناشئة والنامية.

## المراجع :

- الطيف عبد الكريم (٢٠١٤)," دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية", **مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة**, جامعة الجزائر. العدد ٣٠, ص ص ١١-٢٦.

- بسمة عبد السلام محمد وفا(٢٠١٥), دول البريك وتأثيرها المتوقع على الاقتصاد الدولي( دراسة قياسية ), **رسالة ماجستير اقتصاد**, كلية التجارة , جامعة عين شمس , ص ص١-٢٥٠.

- ضياء حسني(٢٠١٦),**" الاقتصاد الهندي نمو متزايد ومعوقات تلقي بظلالها على المستقبل"** تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة.

- فاتح عمارة(٢٠١٦)," دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية ", **رسالة ماجستير في العلوم السياسية** , كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر – باتنة, الجزائر,ص ص١٤٥:١.

- فتحي فرج البريكى(٢٠١٥) ," البريكس والنظام الدولي الراهن", **مجلة الجامعي** , النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي , ليبيا , عدد ٢٢ , اكتوبر ٢٠١٥ , ص ص ٧٧-٨٩. متاح على هذا الرابط **http : search. Mandumah.com -Record -l 770726**

- محمد إبراهيم السقا(٢٠١٢)," هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي", **مجلة الاقتصادية**, الشركة السعودية للأبحاث والنشر, العدد ٦٧٦٣, أبريل٢٠١٢

- Cedric Dr Coning(2015),"The BRICs&Coexidtence:An Alternative Vision of Word order,NewYork:Rouledge,P178-179.

- Daniel D.Brokllow," A FrameWork for Assessing Global Economic Governance",**Boston College Law Review**,Boston College Law School, Boston,Vol54,Iss3,No6,2013,P971.

- Iulin Monica& Oehler Sincai(2011)," Trends In Trade and Investment Flows Between The Eu and BRICs Countries" **Theoretical and Applied Econamices.** Romannia: general Assdciation of Econmmists From Romaania. Vol 18.No06,PP77-78.

- J.L.Black(2015),"The Russian Presidency of Drnity Medvedev2008.12:The next step forward or merely u time out?",NewYork:Routledge,P121.

- Kerry A.Chase ,Trading Blocs:States ,Firms ,and Regions in the World Economy, United States of America The University of Michigan Pressm2005,Pp2-3.

- Lurong Chen(2012)," The BRICs in the Global Value Chains: An Empirical Note" **Cuadernos de Economia**, Colombia: Universidad Nacional de Colombia, Vol31,No57,Especial,P222.

- The World Bank(2013)," Capital For The Future: Saving and Investment in an Interdependent World",**Global development Horizons**,New York: International Bank For Reconstruction and Development, the World Bank,2013.P02

- Usman Ali Chouktry(2013)," Brazil as an Ernerging Economic Power: Dymamics& Imolicutions. **Global Journal of Human Socinl Science**: Political Science, United Statcs of America: global Journals Inc, Vol 13,Issue 02, 2013,P01.

- Yang Yao&Linda Yueh(2006),"Globalisation and Economic Grwoth in China, London: World Scientifiv Publishing,P228.